

وجدد بيان مجلس الوزاري تأكيده على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على الجزر، وعرب عن «دعيمه املاطق» لكافه إجراءات الوسائل السليمية التي تخذلها الستعادة سيادتها عليها، وطالبا حكومة إيران بإنهاء احتالها للجزر الثالث، والتوقف عن إقامة منشآت إيرانية يف الجزر هدف تغيير تركيبتها السكانية، وإزالة جميع المنشآت التي سبق إقامتها من طرف واحد يف الجزر الثالث». فقد دعا إيران إلی «الكف عن العمل الاستفزازي التي تشكلاتها كأصارح السيادة دولة الأمن والاستقرار يف منطقة الإمارات العربية المتحدة، ومتلهى ديداً أملاحة إقليمية ودولية يف الخليج العربي بالخطر». وجدد البيان التعبير عن اقتناع مجلس بأن «بناء الثقة يتحقق من خلال تبني إيران خطوات عيمالية ذات مصداقية هادفة حل المشاكل القائمة» بني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإيران، وذكر 122 بالتحديد نزاع الجزر. وبعد ذلك بأيام، رصح أمني عام جامعة الدول العربية عصيمت عبدالمجيد يف اجتماع للجامعة يف منتصف آذار/مارس بقوله: «إننا نراقب عن كثب آخر التطورات المتعلقة